

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار

الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد حسن حبوب

وعضوية القضاة السادة

د.مصطفى العساف، باسم المبيضين، حابس العبدالات ، خضر مشعل

المميز ز: -

إبراهيم سالم إبراهيم الطويل/ وكيله المحامي حسين أبو مرار.

المميز ضدها: -

شركة شوا ومغربي والرقب/ وكيلها المحامي بلال المطارنة.

بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة

استئناف حقوق عمان في الدعوى رقم (٢٠١٥/١٩٩٥٣) بتاريخ ٢٠١٥/١١/١ والمتضمن

رد الاستئناف شكلاً لتقديمه خارج المهلة القانونية والمقدم للطعن في القرار الصادر عن

محكمة بداية حقوق جنوب عمان في الدعوى رقم (٢٠١١/٩٥) بتاريخ ٢٠١١/٥/١٥

والقاضي : (بالزام المدعى عليهما بالتكافل والتضامن بأن يدفعوا للمدعية المبلغ المدعى به

والبالغ ثمانية عشر ألف دينار وتضمنينها الرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب

محاماة والفائدة القانونية من تاريخ الاستحقاق وحتى السداد التام) وتضمن المستأنف

الرسوم والمصاريف التي تكبدها المستأنف ضده عن مرحلة الاستئناف ومبلغ (٢٥٠)

ديناراً أتعاب محاماة عن هذه المرحلة.

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي : -

١- أخطأت محكمة الاستئناف حين قررت رد الاستئناف شكلاً حيث إن محكمة الاستئناف لم

تلاحظ أن تبليغ مذكرة الحكم لم تتضمن عنواناً مفصلاً للمميز.

٢- أخطأت محكمة الاستئناف إذ لم تأخذ بعين الاعتبار بأن كافة التبليغات باطلة ومخالفة للقانون .

٣- أخطأت محكمة الاستئناف حين قررت رد الاستئناف شكلاً وبالرجوع إلى مذكرة تبليغ قرار الحكم نجد بأن مشروحات المحضر جاءت مخالفة لكافة النصوص القانونية المتعلقة بالتبليغات .

٤- أخطأت محكمة الاستئناف حيث إن قرارها جانب الصواب وبالرجوع إلى صك التبليغ الذي جاء يتضمن وقت التبليغ حيث وردت مشروحات المحضر بأن التبليغ جرى الساعة (١٠,٥) ولم يبين بالتحديد الوقت الذي جرى فيه التبليغ في حين أوجب قانون أصول المحاكمات المدنية بيان وقت التبليغ بالدقة.

٥- أخطأت محكمة الاستئناف حين قررت رد الاستئناف شكلاً وبتدقيق وكالة وكيل المميز ضدها المقدمة في هذه الدعوى نجد بأنه تم إضافة عبارة (قضية رقم ٢٠١١/٩٥) حيث تم إضافة هذا التعديل بعد أن تم تسجيل الدعوى ولم يتم وكيل المميز ضدها بالتوقيع على الإضافة مما يجعل الوكالة والحالة هذه باطلة ومخالفة للقانون.

لهذا الأسباب طلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز.

lawpedia.jo

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد إن المدعية شركة شوا ومغربي الطويل والرقب قد أقامت بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ الدعوى رقم (٢٠١١/٩٥) لدى محكمة بداية حقوق عمان ضد المدعى عليهما:-

١- إبراهيم رجا محمود طعمة الله.

٢- إبراهيم سالم إبراهيم الطويل.

لمطالبتهما بمبلغ (١٨٠٠٠) دينار على سند من القول:-

١- قام المدعى عليه الأول وبكفالة المدعى عليه الثاني بتحرير كمبيالات لأمر المدعية بقيمة (١٨٠٠٠) دينار على النحو التالي :-

- ١- كميالة رقم (١) محررة بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١ مستحقة الدفع بتاريخ ٢٠٠٩/١/٣٠ بقيمة (٦٠٠٠) دينار .
- ٢- كميالة رقم (٢) محررة بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١ مستحقة الدفع بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٣٠ بقيمة (٦٠٠٠) دينار .
- ٣- كميالة رقم (٣) محررة بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١ مستحقة الدفع بتاريخ ٢٠١٠/١/٣٠ بقيمة (٦٠٠٠) دينار .

٢- طالبت المدعية المدعى عليهما بالمبلغ المدعى به مراراً وتكراراً إلا أن المدعى عليهما ممتنعان عن الدفع ودون مبرر أو مسوغ قانوني ولا تزال ذمتهما مشغولة بالمبلغ المدعى به .

وبنتيجة المحاكمة أمام محكمة الدرجة الأولى أصدرت بتاريخ ٢٠١١/٥/١٥ قرارها المتضمن إلزام المدعى عليهما بالتكافل والتضامن بأن يدفع للمدعية المبلغ المدعى به والبالغ (١٨٠٠٠) دينار وتضمينهما الرسوم والمصاريف ومبلغ (٥٠٠) دينار أتعاب محاماة والفائدة القانونية من تاريخ الاستحقاق وحتى السداد التام .

لم يرتض المدعى عليه الثاني إبراهيم سالم الطويل بهذا القرار فطعن فيه لدى محكمة استئناف عمان وبعد استكمال إجراءات المحاكمة أصدرت بتاريخ ٢٠١٥/١١/١ الحكم رقم (٢٠١٥/١٩٩٥٣) وجاهياً والمتضمن رد الاستئناف شكلاً لتقديمه خارج المدة القانونية وتضمين المستأنف الرسوم والمصاريف والتي تكبدها المستأنف ضده عن مرحلة الاستئناف ومبلغ (٢٥٠) ديناراً أتعاب محاماة.

لم يرتض المستأنف بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً بتاريخ ٢٠١٥/١٢/١.

(وحيث إن المدعى عليه الأول والمحكوم مع المميز إبراهيم سالم الطويل بالتكافل والتضامن بالقرار ذاته المطعون فيه استئنافاً وقد سبق له المميز إبراهيم وأن طعن بهذا القرار لدى محكمة التمييز بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٢ وقام بدفع رسوم عن طعنه التمييزي بموجب وصول المقبوضات رقم (٨٥٢٤١١٦٣) والمرفق صورة عنه مع لائحة التمييز والمحفوظة في الملف

التمييزي فإنه لا يستوفي رسوم تمييز من الطاعن إبراهيم سالم الطويل وفقاً للمادة (١/١٣) من نظام رسوم المحاكم وتعديلاته رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٥.

ورداً على أسباب التمييز كافة والتي انصبت على تخطئة محكمة الاستئناف برد الاستئناف شكلاً .

وفي الرد على ذلك فمن الرجوع لأوراق الدعوى نجد إن المدعى عليه إبراهيم سالم إبراهيم الطويل قد تبلغ الحكم الابتدائي رقم (٢٠١١/٩٥) المطعون فيه استئنافاً بتاريخ ٢٠١١/٥/٢٣ وفقاً لأحكام المادة الثامنة من قانون أصول المحاكمات المدنية وقد تقدم بطعنه الاستئنافي بتاريخ ٢٠١٥/٣/٣٠ فيكون الاستئناف مقدماً بعد فوات المدة القانونية المنصوص عليها في المادة (١/١٧٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية مما يستوجب رد الاستئناف شكلاً عملاً بالمادة (١/١٧٢) من القانون ذاته.

وأن ما توصلت إليه محكمة الاستئناف في قرارها المطعون فيه يكون موافقاً للقانون وهذه الأسباب لا ترد عليها مما يستوجب ردها.

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق إلى مصدرها .

قرار أصدر بتاريخ ١٩ محرم سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ٢٠١٦/١٠/٢٠ م

عضو و عضو و برئاسة القاضي

نائب الرئيس نائب الرئيس

عضو و عضو و

رئيس الديوان

دق

س.أ